

الدورة السابعة والعشرون للجنة الغابات

البند 8-3 عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية للفترة 2021-2030 وتعميم التنوع البيولوجي في القطاع الحرجي

تعرض هذه الوثيقة نبذة عن عمل منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) مؤخرًا في ما يتعلق بعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية للفترة 2021-2030 وتعميم التنوع البيولوجي في القطاع الحرجي.

وتقوم المنظمة بقيادة عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية للفترة 2021-2030 بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. حيث تقود المنظمة الدعم المقدم للأعضاء على المستوى العالمي من أجل تعزيز جهودها الرامية إلى إصلاح نظمها الإيكولوجية في الميدان، وتبادل المعلومات والمعارف المتعلقة بمبادرات الإصلاح الناجحة، ورصد التقدم المحرز. وتدعم المنظمة البلدان من خلال آلية إصلاح الغابات والمناظر الطبيعية، حيث تسدي لها المشورة على صعيد السياسات والمساعدة الفنية. والمنظمة هي الوكالة الراعية للمؤشر 2-2 ("المناطق قيد الإصلاح") التابع للهدف 2 ("خضوع 30 في المائة من النظم الإيكولوجية المتدهورة للاستعادة") الواردة في إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

وعلى المستوى العالمي، يواصل التنوع البيولوجي انحساره بوتيرة مقلقة. وتقوم المنظمة بدعم تعميم التنوع البيولوجي في القطاع الحرجي وتُهج الإدارة المتكاملة للأراضي، تماشيًا مع استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية. والمنظمة حاليًا في طور إعداد برنامج عالمي شامل خاص بتعميم التنوع البيولوجي في القطاع الحرجي، ومن المقرر أن تكون مدته خمس سنوات (2024-2028). وهو يهدف إلى تعزيز دور الغابات التي تجري إدارتها على نحو مستدام والأشجار الواقعة خارج الغابات في صون التنوع البيولوجي وإدارته واستخدامه على نحو مستدام. ويستند هذا البرنامج إلى توصيات المنظمة والاستعراض العالمي الذي أجراه مركز البحوث الحرجية الدولية (CIFOR) لتعميم التنوع البيولوجي في القطاع الحرجي.

وتواصل المنظمة دعم البلدان لتنفيذ خطة العمل العالمية لصون الموارد الوراثية الحرجية واستخدامها المستدام وتنميتها التي اعتمدها مؤتمر المنظمة في دورته الثامنة والثلاثين في عام 2013. والمنظمة بصدد وضع الصياغة النهائية للتقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم وعلى نظام معلومات عالمي جديد للموارد الوراثية الحرجية.

ويدعم برنامج الإدارة المستدامة للحياة البرية البلدان في تنمية قدراتها من أجل اعتماد سياسات وأطر قانونية تكفل تحقيق الهدف 5 من إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي ("ضمان استدامة وسلامة وقانونية استخدام الأنواع البرية وحصادها والاتجار بها") والغاية 9 ("إدارة الأنواع البرية على نحو مستدام وبذلك تقديم المنافع للناس").

وإنّ اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) الترحيب بإنجازات المنظمة في دعم عقد الأمم المتحدة باعتبارها الوكالة الشريكة في قيادته وتشجيع الأعضاء على المحافظة على الدعم الذي يقدمونه لتنفيذ عقد الأمم المتحدة وتعزيز الجهود المبذولة من أجل تنفيذ

إصلاح النظام الإيكولوجي ورصده، بما في ذلك عن طريق استخدام منصة إطار رصد إصلاح النظام الإيكولوجي؛

(ب) والترحيب بالتقدم المحرز على صعيد تنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية ("الاستراتيجية") من خلال خطة العمل المكتملة للفترة 2021-2023 وخطة العمل الحالية للفترة 2024-2027، والأخذ علمًا بأنّ خطة عمل الفترة 2024-2027 تتواءم مع إطار كومننغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

(ج) والتأكيد على دور الاستراتيجية بوصفها آلية لتنسيق الأنشطة تقوم المنظمة من خلالها بموازنة جهود البلدان الرامية إلى صون التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، بما في ذلك في القطاع الحرجي؛

(د) وتوصية المنظمة بمواصلة التعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي للنهوض بتعميم التنوع البيولوجي في القطاع الحرجي، بما في ذلك في مجال البيانات والرصد، وفي سياق الشراكة التعاونية في مجال الغابات؛

(هـ) ودعوة المنظمة إلى جمع ممارسات الإدارة المستندة إلى الأدلة ونشرها بغية معالجة النزاع القائم بين الإنسان والحياة البرية على نحو فعال؛ وتوصية المنظمة بمواصلة تعاونها مع أعضاء الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية من أجل تعزيز القدرات القطرية على اعتماد السياسات والأطر القانونية، عن طريق أمور منها تنفيذ الأدوات والممارسات الجيدة الخاصة ببرنامج الإدارة المستدامة للحياة البرية بغية تحقيق الإدارة المستدامة للحياة البرية بما يتماشى مع إطار كومننغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

السيدة *Tiina Vahanen*، نائب المدير العام، شعبة الغابات، منظمة الأغذية والزراعة